الأحزاب السياسية وأثرها في سياسة العراق الداخلية من عام (١٩٤٦-١٩٥٣)

م.م. ساهره مالك صالح
المديرية العامة لتربية محافظة واسط
journalofstudies@gmail.com

الملخص:

يمكن أن نشير في البدء، أن الحرب العالمية الثانية أحدثت تطورا ملحوظ في مفاهيم العمل السياسي وتصاعد في الحركة الوطنية في بلدان العالم الثالث ومن بينها العراق ، فضلاً عن إحداث تغييرات مهمة في السياسة البريطانية إزاء المنطقة العربية ، إذ لم يُعد أمام بريطانيا سوى ترك سياسة الضغط ، والاتجاه نحو سياسة المرونة لكي لا تفقد حلفائها بعد أن زاد المد الوطني في تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية: (الأحزاب السياسية، سياسة العراق الداخلية).

Political parties and their impact on Iraq's internal politics (١٩٤٦-١٩٥٣)

saharah malik salih
General Directorate of Education Wasit Governorate

Abstracts:

We can point out at the outset that the Second World War caused a remarkable development in the concepts of political action and an escalation in the national movement in third world countries, including Iraq, in addition to bringing about important changes in British policy towards the Arab region, as Britain had no choice but to abandon the policy of pressure And the trend towards a policy of flexibility in order not to lose its allies after the national tide increased in those countries.

Keywords: (political parties, Iraq's internal politics).

المقدمة :

بعد أن أسدل الستار عن أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بانتصار الحلفاء، والتي قاسى العراق فيها كثيراً بوقوفه الى جانب بريطانيا وما رافقها من أحداث حركة مايس عام ١٩٤١ شعرت الحكومة بثقل الضغط الذي مارسته على الشعب ،لذا وجد

صناع القرار السياسي ضرورة تغيير أساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب ، فشهد تغييرات سياسية مهمة، وبالتالي اخذ النشاط الحزبي توجهاً آخر وفقاً لتلك المتغيرات في سبيل العمل على أصلاح البلاد وتحسين أحوال الشعب وامتصاص نقمة الشارع على الحكومة.

ومن هذه التطورات فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات البرلمانية البريطانية لعام ١٩٤٥ ، و مناصرته لقضايا التحرر في المستعمرات ومناطق النفوذ التابعة لبريطانيا[١] ،أجبرت الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله وبتوجيه من بريطانيا نفسها ، التي رأت ضرورة امتصاص النقمة الشعبية المتزايدة والشعور المعادي لبريطانيا ، فقدم الوصي طلباً لمجلس الأمة الى عقد اجتماع مشترك في ٢٧
كانون الأول ١٩٤٥[٢] . والقى خطاباً أعلن فيه عزم الحكومة إطلاق الحريات العامة، وفسح المجال لتشكيل الأحزاب السياسية والسير في البلاد على أسس ديمقراطية سليمة ، ودعا أبناء الشعب إلى الانضمام إلى الحياة الحزبية وممارسة حقوقهم الدستورية[٣] . واتخاذ إجراءات واسعة تدل على المساواة والعدالة الاجتماعية وحث أبناء الشعب على المشاركة في الحكم[٤] .

- المبحث الأول :نشأة ابرز الأحزاب السياسية في العراق عام ١٩٤٦

وفي خضم هذه المواقف المعلنة ، تقدمت الفئات السياسية المختلفة بطلباتها إلى وزارة الداخلية التي بدورها أجازت في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب سياسية[٥].

كان أول هذه الأحزاب المجازة هو **الحزب الوطني الديمقراطي،** وأبرز مؤسسيه كامل الجادرجي ،ومحمد حديد، وعبد الكريم الازري ،وحسين جميل، وعبد الوهاب مرجان ،وعبود الشالجي ، الذين قدموا طلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٦[٦] . فأجازته بدورها في ٢ نيسان ١٩٤٦[٧] .

دعا الحزب في منهاجه إلى صيانة استقلال العراق ، وتدعيم العلاقات مع بريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة ، وتحقيق وحدة البلدان العربية ، والعمل على استقلال الدول العربية ، والعمل على مقاومة تأسيس وطن قومي لليهود
في فلسطين ، وإنشاء دولة يهودية فيه[٨] ، وتحقيق الديمقراطية في البلاد والتأكيد على الحريات الفردية والانتخاب المباشر ، وإصلاح جهاز الدولة ، واستقلال القضاء ، وإطلاق الحريات للأحزاب السياسية ، ودعا الحزب أيضاً إلى تحقيق الوحدة العراقية وإشراك العرب والكرد في إدارة البلاد ، والى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية[٩] .

هذا وقد جرى أول انتخاب للجنة الإدارية المركزية للحزب في ٢٦ نيسان ١٩٤٦ ، أسفرت عن فوز كامل الجادرجي رئيساً للحزب وعبد الكريم الازري نائباً
للرئيس [١٠] . أصدر الحزب جريدة " صوت الأهالي " وكانت لسان حاله ، والناطقة باسمه[١١]ومن مواقف الحزب الوطني الديمقراطي انه انتقد اسلوب الانتخابات النيابية في العراق بسبب تدخل الحكومة في الانتخابات لكنه اشترك في انتخابات مجلس النواب العراقي في شباط ١٩٤٧، وعارض الحزب وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧–٢٧ كانون

الثاني ١٩٤٨) منذ تشكيلها ، ووقف بشدة ضد " معاهدة بورتسموث " المعقودة بين العراق وبريطانيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨[١٢] ، ودعا الشعب العراقي إلى مقاومتها ، واستمر الحزب في إصدار البيانات وإرسال المذكرات

الاحتجاجية إلى الوصي عبد الإله ورئيس مجلس النواب من أجل وقف الأعمال العدوانية ضد المتظاهرين[١٣] .

وبرز الحزب الوطني الديمقراطي مسانداً للقضايا العربية وأولها القضية الفلسطينية إذ كان ضمن (لجنة الأحزاب السياسية للدفاع عن فلسطين)[١٤] المؤلفة في ٣ أيار ١٩٤٦[١٥] ، ووقف الحزب موقفاً مسانداً من الحرب العربية ضد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ،كما أنه استنكر قرار الحكومة العراقية بإعلان الأحكام العرفية في البلاد بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب إلى القتال ضد القوات الإسرائيلية ، وتعبيراً عن هذا الرفض قدم زعيم الحزب كامل الجادرجي في مؤتمر الحزب الثالث المنعقد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ مقترحاً نص على تجميد نشاط الحزب ، نتيجة

لظروف الأحكام العرفية السائدة في البلاد فتمت الموافقة عليه بغالبية أعضاء الحزب ، فأصدر بياناً في الأول من كانون الأول ١٩٤٨ نص على تجميد نشاطه[١٦].

عُد **حزب الاستقلال** ثاني الأحزاب السياسية المجازة حيث قدمت الهيئة المؤسسة للحزب ، والمتمثلة بـ محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل ،وفائق السامرائي ،وداود السعدي ، وإسماعيل غانم ، وخليل كنه وعبد الرزاق الظاهر ، وعبد الحسن الدوري وفاضل معله

ورزوق انطوان شماس وعلي القزويني ، طلباً في ١٢ آذار ١٩٤٦ إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب[١٧] .

وقد وافقت الوزارة على هذا الطلب في ٢ نيسان ١٩٤٦، وتضمن منهاج الحزب الدعوة إلى تعزيز كيان العراق الدولي ، والعمل على تقوية جامعة الدول العربية

ومساعدة البلاد العربية ولاسيما الغير المستقلة منها[١٨] ، وان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، ودعا المنهاج أيضاً إلى توثيق الصداقة بين العرب في دول المهجر من خلال الاتصال بالجاليات العربية في المهجر[١٩] . والسعي إلى تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ تعديلاً يضمن السيادة الوطنية [٢٠] ، وتدعيم الحياة الدستورية في البلاد وضمان حقوق الشعب في ممارسة حرياته من

خلال إصلاح قوانين الانتخابات لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً[٢١] ، ودعم القضاء واستقلاله ، واحترام القوميات الأخرى[٢٢] .

عقد حزب الاستقلال أول مؤتمر له في ١٩ نيسان ١٩٤٦ لانتخاب لجنته العليا ، فانتخب محمد مهدي كبه رئيساً للحزب إبراهيم حمدي الراوي نائباً للرئيس كما أصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه عُرفت باسم " لواء الاستقلال [٢٣]

ويمكن ان نشير الى ان حزب الاستقلال هاجم " معاهدة بورتسموث " ودعا الشعب العراقي إلى رفضها، وعمل دائباً من أجل إلغائها ، وإقالة وزارة صالح جبر من

.

خلال أشتراكه في التظاهرات والبيانات التي أصدرها والتصريحات التي أدلى بها قادته[٢٤] . كما عد القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية باجمعها ، ولابد ان تكون فوق الخلافات السياسية[٢٥] ، واستنكار قرار تقسيم فلسطين ، وكان من أشد المؤازرين لقيام الحرب العربية ضد إسرائيل إذ عمل على تحشيد الجماهير للضغط

على الحكومة للإسهام الفاعل في إنقاذ فلسطين ، وإرسال الجيش العراقي للدفاع عنها ،ومساعدة الثوار الفلسطينيين بالسلاح والذخيرة[٢٦] .

والجدير بالذكر ان حزب الاستقلال على الرغم من توجهه القومي الا ان له دورا فاعلا في تشكيل وزارات عديدة ، اذ اشترك حزب الاستقلال في وزارة السيد محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨– ٢٣ حزيران ١٩٤٨) ، إذ تولى محمد مهدي كبه رئيس الحزب وزارة التموين[٢٧] .

حزب الأحرار كان أيضا من الأحزاب المجازة من قبل وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦[٢٨] . أثر تقديم كل من داخل الشعلان وعبد القادر باش أعيان، وحسين النقيب ، ومحمد فخري جميل وكامل الخضري وعبد العزيز السنوي، وعباس السيد سلمان ونوري الأورفلي ، طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب في آذار ١٩٤٦[٢٩] ، وأسفر اجتماع الهيئة المؤسسة للحزب عن فوز كامل الخضري رئيساً للحزب وحسين النقيب نائباً للرئيس[٣٠] .

.

وتجدر الاشارة الى ان منهاج حزب الأحرار تضمن السعي الى تعديل المعاهدة البريطانية – العراقية لعام ١٩٣٠ بما يضمن استقلال العراق ، وإقامة علاقات وطيدة مع الأقطار العربية ، ودعم استقلالها على وفق أهداف جامعة الدول العربية ، وإقامة علاقات الصداقة والود مع الدول الأجنبية على أساس المنفعة المتبادلة [٣١] . كما أكد على المطالبة بتعديل قانون الانتخابات وضمان حقوق الأفراد والأحزاب في التمتع بكامل الحقوق والحريات المكفولة لهم وفق القانون واصدر الحزب جريدة باسمه عرفت ب "صوت الأحرار" [٣٢] .

على الصعيد الداخلي انتقد حزب الأحرار مع بقية الأحزاب السياسية وزارة صالح جبر ومنهاجها وعارضها وعدها وزارة جديدة بعناصر قديمة وغير دستورية[٣٣] . وعارض " معاهدة بورتسموث " ودعا إلى استقالة الوزارة فوراً ، وأصدر بياناً أعلن فيه ان المعاهدة جاءت خلافاً لرغبات الشعب العراقي وسالبة لاستقلال العراق ومنقصة لسيادته[٣٤] .

وأصدر الحزب قرار تجميد نشاطه السياسي أثر إعلان الأحكام العرفية في ٢٦ تموز ١٩٤٨[٣٥] ، من قبل وزارة مزاحم الباجه جي (٢٦ حزيران١٩٤٨– ٦كانون الثاني١٩٤٩) بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي الذاهب للقتال في فلسطين وكان قرار التجميد هذا بمثابة نهاية الحزب ، إذ لم يستأنف الحزب نشاطه مرة أخرى وبخاصة بعد ان توفي رئيس الحزب سعد صالح في ١٧ شباط ١٩٤٩[٣٦] .

اما **حزب الشعب** فقد اجيز في ٢ نيسان ١٩٤٦ بعد ان تقدم كل من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف وإبراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وجرجيس فتح الله[٣٧] وحمدي هندي وسالم عيسى ووديع طليا ، بطلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية في ٢٢ آذار ١٩٤٦[٣٨] .

وكان من أولويات ما دعا إليه الحزب في منهاجه العمل على تعزيز استقلال العراق ، وإعادة النظر في العلاقات العراقية – البريطانية والتعاون مع جميع البلدان العربية ، وتقديم الدعم للجامعة العربية [٣٩] . والدعوة الى حرية الاجتماع وتشكيل الأحزاب والنقابات ، والمساواة بين القوميات ، وإلغاء القوانين الاستثنائية واستقلال القضاء والمطالبة بالانتخابات البرلمانية المباشرة[٤٠] . وكانت جريدة " الوطن " التي
أصدرها عزيز شريف في١٠تموز ١٩٤٥ بمثابة لسان ناطق باسم الهيئة المؤسسة للحزب[٤١] .

كما وقدمت الهيئة التأسيسية **لحزب الاتحاد الوطني** طلباً لتأسيس حزب بالأسم نفسه في ١٢ آذار ١٩٤٦ ، وتألفت الهيئة من عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري وجميل كبه وموسى الشيخ راضي وأدور قليان وموسى صبار وعطا البكري وناظم الزهاوي، وقد أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦ ، و تضمن منهاج الحزب الدعوة إلى تعزيز استقلال كيان العراق ،والتعاون مع الأقطار العربية على الصعيد السياسي

والاقتصادي والثقافي وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها وسيادتها[٤٢] ، وضرورة تحقيق مجتمع ديمقراطي سليم بالوسائل الدستورية ، وتوسيع مجال الحريات الديمقراطية ، فجاء منهاجه مطابقاً لمنهاج حزب الشعب ، إلا ان منهاج الحزب أنفرد بالدعوة إلى العمل على جمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد[٤٣] .

. فأصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه عرفت ب "السياسة" في ٩ حزيران ١٩٤٦ ، إلا أنها عطلت من قبل الحكومة[٤٤] ، وكان رئيس تحريرها ناظم الزهاوي ومديرها المسؤول موسى الشيخ راضي لتكون لسان حال الحزب[٤٥] .

. في حين أجازت وزارة الداخلية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ **حزب الإصلاح**[٤٦] ، عندما تقدم سامي شوكت[٤٧] وعبد الحميد عبد المجيد ومكي الشربتي وعبد الرزاق

حسين وإبراهيم زهدي وفريق المزهر ومحمد الجرجفجي بطلب التأسيس إلى وزارة الداخلية[٤٨] ابرز ماجاء في منهاج الحزب التأكيد على استقلال العراق وإصلاح أوضاعه الداخلية وتوثيق الروابط القومية بين العراق ، والأقطار العربية الأخرى ، والتأكيد على التضامن السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما[٤٩] . والعمل على إصلاح الوضع الاقتصادي في العراق وإصلاح الجهاز الحكومي[٥٠] ، وصيانة أحكام القانون الأساسي العراقي، ومكافحة

الاستعمار بجميع أنواعه وأشكاله[٥١] ، وتقوية القضاء وتعزيز استقلاله ، ونزاهة الانتخابات النيابية ، وإيجاد مجالس نيابية تمثل الشعب العراقي على اختلاف مكوناته وطبقاته تمثيلاً حقيقياً[٥٢] . ومكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين ، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، ورفع المستوى الصحي

في البلاد من خلال نشر المؤسسات الصحية والوقائية في كافة أنحائه والاهتمام بالتعليم وجعله إلزاميا ومجانياً[٥٣]

تضمن منهاج **حزب الاتحاد الدستوري** العمل على دعم روابط الإخاء والتفاهم بين الدول العربية[٥٤] ، وتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية وفي ٤ تموز ١٩٥١

اجتمعت الهيئة الإدارية لحزب الإصلاح وقررت حل الحزب والاندماج مع حزب الأمة الاشتراكي[٥٥] ، نظراً للتشابه ووحدة الأهداف الموجودة في منهجي الحزبين[٥٦]

وبعد ان اعتذر صالح جبر عن توقيع طلب تأسيس حزب الاتحاد الدستوري[٥٧] ، قدم نوري السعيد والهيئة المؤسسة للحزب التي ضمت عبد الوهاب مرجان ومحمود علي محمد وموسى الشابندر وجميل الاورفلي وسعد عمر ومجيد عباس وأحمد العامر وخليل كنه طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ لتأسيس الحزب[٥٨]، والتي وافقت بدورها على إجازته في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩[٥٩]

عقد الحزب مؤتمره الأول في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٩ لانتخاب الهيئة الإدارية

.

للحزب فأصبح نوري السعيد رئيساً وعبد الوهاب مرجان نائباً للرئيس وخليل كنه سكرتيراً أول[٦٠] ، وأصدر الحزب جريدة يومية باسم "الاتحاد الدستوري" في ٤ نيسان ١٩٥٠ لتكون لسان حاله[٦١] .

وبعد ان رفضت وزارة الداخلية إجازة تأليف "الجبهة الشعبية المتحدة" التي ضمت بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار المجمدين[٦٢] ، قدمت الهيئة المؤسسة التي ضمت طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وصادق البصام وعبد الرحمن الجليلي وعبد الهادي الظاهر وغيرهم
طلباً إلى وزارة الداخلية في ١٤ نيسان ١٩٥١ لغرض تأسيس حزب سياسي باسم الجبهة الشعبية المتحدة[٦٣] ، وأجيز في ٢٦ مايس ١٩٥١[٦٤]

ونص منهاج حزب الجبهة الشعبية المتحدة على تحقيق مصالح الشعب وما يصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد ، والحفاظ على عروبة فلسطين وعلى استكمال سيادة العراق واستقلاله[٦٥] ، والعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين الرأسمالي والاشتراكي[٦٦] ، ودعا إلى تحقيق نظام ديمقراطي دستوري والاهتمام بالزراعة والصناعة وتحسين أحوال العمال وصيانة حقوقهم والأخذ بمبدأ الضمان الجماعي[٦٧] . وقد انتهى

.

.

النشاط السياسي لحزب الجبهة الشعبية بعد ان أعلنت هيئته الإدارية وقف نشاطاتها السياسية في ٢١ آب ١٩٥٤[٦٨]

ومن الأحزاب المهمة الأخرى التي شاركت في العميلة السياسية هو حزب الامة الاشتراكي حيث اخذ صالح جبر[٦٩]، بالتوجه نحو تأسيس حزب سياسي يضم العناصر الموالية له، بالإضافة إلى الشخصيات المعارضة، لسياسات نوري السعيد، وذلك التوجه من أجل الحدِّ من النفوذ المتزايد لحزب الاتحاد الدستوري وزعيمه نوري السعيد[٧٠]، فقدَّم فأجازت الداخلية ال المشكل في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ ،الاندماج بحزب الأمة الاشتراكي وذلك للتشابه الموجود في منهجي الحزبين والتقارب بين قيادتهم[٧١].حزب في ٢٤ حزيران ١٩٥١[٧٢] .

- المبحث الثاني: اثر الاحزاب السياسية العراقية في سياسة العراق الداخلية ١٩٤٦ - ١٩٥٣ .

مثلت الأحزاب السياسية العراقية تيارين فكريين إصلاحيين، وهما الديمقراطي والقومي، إذ مثّل الحزب الوطني الديمقراطي، والشعب ،والاتحاد الوطني الاتجاه الأول[٧٣] بينما مثّل حزبا الاستقلال والأحرار الاتجاه الثاني، مع إن هذه الأحزاب مثلت أصلاً مصالح الطبقات

والفئات الاجتماعية المختلفة ، في حين اشتملت برامجها وتركيبتها على التناقضات السائدة في العراق، معبرة عنها في أساليب ن ضالها ووسائل ممارستها (٧٤)٠

والجدير بالملاحظة ان الأوساط السياسية والشعبية العراقية استمرت في المطالبة بتغيير وإصلاح مجمل الأوضاع التي يعيشها العراق، والتي وصلت إلى حدّ كبير من التدهور حيث شهد العراق عام ١٩٤٨ أحداث وتطورات سياسية هامة ،أثرت كثيراً في الأوضاع الداخلية للبلاد ،وكان للأحزاب السياسية العراقية انذاك الدور في حث الشارع العراقي على رفضها من خلال الصحف والمقالات التي كانت لسانها الناطق ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تتباحث مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ شرعت آنذاك حكومة آنذاك صالح جبر (٧٥) التي

تشكلت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ في المفاوضات مع الجانب البريطاني ، واستمرت حتى

٤ كانون الثاني ١٩٤٨، لتنتهي بالتوصل الى صيغة معاهدة جديدة ، جرى التصديق عليها من قبل الجانب العراقي والبريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وعرفت بمعاهدة بورتسموث (٧٦) . وما أن تم الإعلان عن هذه المعاهدة بصورة رسمية حتى جوبهت بانتفاضة شعبية عارمة منذ أن نشرت بنودها التي تقيد

العراق بقيود عسكرية ثقيلة، كانت من نتائجها إلغاء المعاهدة وإجبار صالح جبر على الاستقالة (٧٧).

والجدير بالذكر إن وثبة كانون ١٩٤٨ التي قام بها الشعب العراقي دللت على مدى الوعي الذي تمتعت به الجماهير والحركة الوطنية ، فلم تقتصر على الأحزاب السياسية بل شملت الطلبة والعناصر المثقفة والفئات الأخرى ، ومن جانب أخر برزت تطورات جديدة على صعيد القضية الفلسطينية، إذ أعلن عن قيام الكيان الصهيوني على الأراضي العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وما تلاها من حرب دارت بين الدول العربية وذلك الكيان على ارض فلسطين ، انتهت بهزيمة مرة للدول العربية ، وانتصار ذلك الكيان المدعوم دوليا لتزيد الوضع سوءاً، ولكن في الوقت نفسه أسهم قيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية في حماس واندفاع اليهود للهجرة الى فلسطين (٧٨).استنادا الى تطورات الأحداث على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ أعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية (٧٩) .

إن جميع تلك العوامل تركت تأثيرها على الأوضاع الداخلية للعراق ودفعت لزيادة تطلعات الأحزاب السياسية ومن خلفها الجماهير للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية والإصلاح الشامل في جميع مرافق الدولة ، وبناءً على ذلك قامت الأحزاب السياسية "الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، حزب الأمة الاشتراكي، حزب الجبهة الشعبية المتحدة"، وبسبب الظروف الداخلية والخارجية التي يمر بها العراق، بتقديم العديد من المذكرات إلى

.

الوصي عبد الإله منذ بداية الخمسينيات [٨٠] استعرضت فيها مجمل الأوضاع التي يمر بها العراق مطالبة بإصلاح الفساد والرشوة المنتشرة في أوصال الحكومة، وإلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية، وتعديل نظام الانتخاب وجعله يعمل بنظام الانتخاب المباشر وإطلاق الحريات الديمقراطية[٨١]، وعلى الرغم من كثرة المذكرات وتعددها، غير أنَّ مذكرة حزب الجبهة الشعبية كانت أكثر حدة وتحمل في طياتها الوعيد المبطن بالثورة حين أشارت إلى القول "**وقد أصبح لنا في الانتفاضات الأخيرة، وفي الأحداث الأخيرة التي حدثت في مختلف**

أقطار هذا الشرق القريب وخصوصا في مصر ولبنان بحدة بالغة لامناص لنا من الاتعاظ بها لان الأسباب المتشابهة تؤدي إلى نتائج متشابهة"[٨٢].

ويمكن ان نشير الى ردَّ الوصي عبد الاله على مذكرات الأحزاب عن طريق رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان[٨٣]، وكان رداً مخيبا لقيادات الأحزاب السياسية محملاً إياها جزءاً من المشاكل التي يعاني منها **العراق فقد ساهموا في إدارة هذه المملكة واشتركوا في تكوينها**"[٨٤]، وقاد تخلي الجانبين عن مسؤوليتهما إلى مزيد من التوتر في الداخل العراقي على الرغم من المحاولات التي بذلت من أجل تقريب وجهات النظر بين الوصي والأحزاب السياسية[٨٥].

هذا وقد زادت حدة التوتر السياسي وبرز التأثير الواضح على باقي قطاعات الدولة وأصبح كلّ حدث في العراق مهما كانت بساطته يمكن له أن يتحوّل لحدث كبير لا يمكن السيطرة عليه ، وخير دليل على ذلك ما حدث في كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢ من اضطرابات بين صفوف الطلبة [٨٦]، وعلى خلفية قيام عمادة الكلية بتعديل نظام الكلية الداخلي ، والذي جوبه بالرفض من قبل الطلبة الذين عدّوه إجحافا لحقوقهم[٨٧]، وقد فشلت جميع الإجراءات الحكومية لمواجهة إضراب واعتصام الطلبة، بعد أن أخذت الاعتصامات تمتد إلى بقية الكليات والمعاهد في بغداد[٨٨]، وعملت الأحزاب السياسية على استغلال تلك الإضرابات لصالحها وبدأت تحرض باتجاه زيادة حجمها والخروج في مظاهرات وأخذت الأوضاع بالاتجاه نحو مزيد من التصعيد[٨٩].

سرعان ما أثمرت تلك الجهود عن توسيع رقعة وحجم المظاهرات الطلابية وامتدت لتشمل طبقات أخرى من الشعب من بينها طبقة العمال[٩٠] ومختلف فئات الشعب الأخرى، ورفعت شعارات تنادي لأول مرة بالعراق بسقوط الملكية، وتطالب بالإصلاح وتحثّ على تشكيل حكومة وطنية[٩١]، وكان المتظاهرون ينادون بنفس مطالبات الأحزاب السياسية التي تطالب بوجوب إصلاح الأوضاع الداخلية وإطلاق الحريات السياسية

والديمقراطية[٩٢]. وانتهى الأمر بأن وقع صدام شديد بين المتظاهرين ورجال الشرطة في تظاهرة يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، مما أدى إلى سقوط، ضحايا من قبل الطرفين وادى ذلك بدوره الى انفلات أمني كبير في بغداد[٩٣]. وإزاء تلك الإحداث وخوف الحكومة من تدهور الأوضاع الداخلية، ورفضها استخدام القوة والسلاح لمواجهة المتظاهرين، وقلقها من أن تتحمل وحدها مسؤولية ما حصل[٩٤]، سارعت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى العمري[٩٥]، إلى تقديم استقالتها يوم

٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢[٩٦]. فوافق الوصي عبد الإله على الاستقالة، وأعلن في يوم ٢٣ تشرين الثاني ، تكليف رئيس أركان الجيش نور الدين محمود[٩٧] بتشكيل

الحكومة الجديدة، لتأخذ على عاتقها مواجهة الظروف الجديدة في البلاد[٩٨]، ومن اجل احتواء الموقف المتأزم الذي يعاني منه الوضع الداخلي العراقي وإعادة الأمور

إلى نصابها الصحيح[٩٩].أقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات عديدة من اجل السيطرة على الأوضاع ، وبعد ساعات من تشكيلها أعلنت الحكومة عن الاحكام العرفية في لواء بغداد[١٠٠]، كما قررت اتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى ومنها منع التجوال والمظاهرات

والتجمعات في لواء بغداد[١٠١]، إضافة إلى إلقاء القبض على العديد من القيادات السياسية والحزبية في البلاد[١٠٢].

أما ما يتعلق بالأحزاب السياسية ، فتقرر تعطيل الموجود منها يوم ذاك، واعتقال أبرز قياداتها، إلى أن تعود الأوضاع الداخلية إلى مسارها الصحيح، وبناء على ذلك قام قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية اللواء الركن عبد المطلب أمين وبأمر من الحكومة واستنادا للصلاحيات التي منحت له بموجب الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشر من مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨)، لعام ١٩٣٥، والتي نصت على "**منع أي اجتماع عام وحلّه بالقوة ، وكذلك منع أي ناد أو جمعية وحلّه بالقوة**"[١٠٣]، أقدم على استخدام القوة لتعطيل الأحزاب وأعلن بأنهم قرروا "**غلق حزب الاتحاد الدستوري، حزب الأمة الاشتراكي، حزب الاستقلال، حزب الجبهة الشعبية،الحزب الوطني الديمقراطي**"[١٠٤]. وأيضا اتخذ قائد القوات العسكرية قرارا بتعطيل الصحف الحزبية[١٠٥]، وبذلك تكون الحكومة المشكلة قد انجزت المهمة التي تشكلت من اجلها فقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ وخلفه في رئاسة الوزراء جميل المدفعي الذي شكل حكومته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣[١٠٦].

.

.

أعادت الأحزاب السياسية مطالباتها بضرورة أعادة الحياة الحزبية في البلاد، مستثمرة التغيير الحكومي وبطلان قرار إلغائها وإغلاق مقراتها لأنه قرار يخالف الدستور العراقي الذي نصّ في مادته الثانية عشرة على أنَّ "**للعراقيين حرية الاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون**"، وكذلك يخالف قانون الجمعيات لعام ١٩٢٢ الذي ينظم ويشرف على الأحزاب السياسية، واستمرت مطالبات الأحزاب السياسية في مذكراتها مع الحكومة بإلغاء الأحكام العرفية، وإعادة الحياة السياسية والديمقراطية إلى مسارها الصحيح، والعمل على أصلاح الأوضاع الداخلية للبلاد و وإعادة الصحف المعطلة إلى ممارسة إعمالها[١٠٧]، وعل الرغم من رفع العديد من المذكرات من قبل الأحزاب لكنها لم تلق القبول وجوبهت بالرفض من قبل الحكومة العراقية لكن الشعب والأحزاب السياسية علقوا امالاً بعد أن بدأت مرحلة سياسية جديدة في البلاد تكون أكثر استقراراً وأكثر جدية وأصبح هذا جلياً بعد أن تسنم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في ٢ ايار١٩٥٣ [١٠٨].

الخاتمة :

أن الأحزاب السياسية العراقية التي تشكلت في عام ١٩٤٦-١٩٥٣ كان لها دوراً مهماً في سياسة العراق الداخلية ، فقد نبهت الحكومة الى وقف التدخلات البريطانية لانها لم تمسك بزمام استقلالها ، ولم تهتم بمصالح الشعب ، وإصلاح الوضع المتردي لدرجة أوصلت الشعب الى دون مستوى الكفاف اليومي ، وهيأت تلك الأحزاب من خلال بياناتها والصحف التي اصدرتها أرضية صالحة لخلق فكر واعي ومدرك لحق الشعب في الحرية والاستقلال ،ونجحت في كسب التأييد الشعبي

.

الى جانبها في المطالبة بالحقوق .

ومن جانب آخر نجد أن الأحزاب السياسة المجازة رسمياً لم تأتي بدور واضح وملموس على ارض الواقع فلم تبذل جهداً في النضال ضد السياسات المتخبطة التي اتبعتها الحكومات العراقية فلم ترتقي الى مستوى التنظيم الثوري الذي يجبر الحكومة الى الركوع أمام مطالب الشعب لذا نجد اغلب تلك الأحزاب كان نشاطها إعلاميا بالدرجة الأولى وكل حزب يعمل على انفراد الأمر الذي مكن السلطة من ضرب تلك الأحزاب بسهولة كسحب لإجازة الحزب او إغلاق صحفهم ،ولكن بعد عام ١٩٥٣ نجد نضوج سياسي واضح المعالم أثر بشكل او بأخر على سياسة العراق الداخلية .

المصادر والمراجع:

(١) George Kirk , The Middle East , ١٩٤٥-١٩٥٠ , London , ١٩٥٢ , P. ١٥٣

(٢) F.O , ٣٧١-٤٣٣٠٢-٩٣٩٣٣ , confidential , Sir. K. Cornwallis to Mr. Eden , No.١٣٤, ٣٠ March ١٩٤٥ ; Majid Khadduri , Independent Iraq (١٩٣٢-١٩٥٨) , London , ١٩٦٠ , P.٢٨٣ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية (١٩٠٨–١٩٥٨) ، ط٢ ، مركز الأبجدية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٣٤ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٤ .

(٥) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من ١٩٠٠–١٩٥٠ ، ج٢ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٥١٣ .

(٦) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦–١٩٥٨ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص٣١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٣٠ .

(٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٧٨ ؛ كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٨٩ .

(٩) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٨٧٢ ، ((الأحزاب السياسية في العراق وتأسيسها.

(١٠) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٨٧٢ ، ((الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية)) ، و٦٨ ، ص٩٤-٩٦ .

(١١) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٧-١٩٦٨) ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٠٧ .

(١٢) كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص٩٢ ؛ بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٦٣ .

(١٣) عبد الرحمن ذياب عبد الله الجبوري ، صحافة الأحزاب العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٩٧

(١٤) للمزيد من التفاصيل عن بيانات الأحزاب ودورها المعارض لمعاهدة بورتسموث . ينظر : الحزب الوطني الديمقراطي ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهد جبر – بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها ، مطبعة الأهالي ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٧٠-٩٣ .

(١٥) محمد حديد ، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٠ .

(١٦) وهي اللجنة التي تألفت من أحزاب الاستقلال والشعب والأحرار والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني في ١٩٤٦/٥/٣ ، وأصدرت نداءاً إلى الشعب العراقي دعت فيه إلى إعلان الإضراب العام يوم ١٠ أيار ١٩٤٦ ، احتجاجاً على تقرير اللجنة البريطانية – الأمريكية ، ووجهت مذكرات متعددة إلى السفراء الأجانب والى الأمين العام للجامعة العربية والى الملوك والرؤساء العرب لنصرة القضية الفلسطينية . للإطلاع ينظر : فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

(١٧) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ ،مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص٥٧٥.

(١٨) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٧٣ .

(١٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٥٧ .

(٢٠) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(٢١) د. ك. و. ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (ح/٣٢٦٥٩١٢/٥٨٧) ، (المنهاج والنظام الداخلي للأحزاب السياسية في العراق عام ١٩٤٦) ، و٢٣ ، ص٢٩ .

(٢٢) محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الأحداث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص١٦٠ .

(٢٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص١٨٧ .

(٢٤) محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص٢٣٤-٢٣٥ ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .

(٢٥) علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠ ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٥٦.

(٢٦) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٢٧) ستار جبار الجابري ، سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، مطبعة المشراق ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٥٦ .

(٢٨) ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص١٦٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٧٢-١٧٥ .

(٢٩) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (٣٢٠٥٩١٢/٥٨٧٢) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و٧١ ، ص١٠٤-١٠٦ .

(٣٠) جريدة صوت الأحرار ، العدد ٢٢٦ ، ٣٠ آذار ١٩٤٧ ؛ ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

(٣١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

(٣٢) علي كاشف الغطاء ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

(٣٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٦

(٣٤) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٧٩ .

(٣٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٩٤-١٩٥ .

(٣٦) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (٣٢٠٥٩١٢/٥٨٧٢) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و٦٥ ، ص٨٥-٨٧ . .

(٣٧) زاير نافع الفهد ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

(٣٨) عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

(٣٩) د . ك . و . ، وزارة الداخلية ، الملفة رقم (٣٢٠٥٩١٢/٥٨٧٢) ، (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية) ، و٦٩ ، ص٩٨ ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص١٨٢ .

(٤٠) هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٩٢ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص٢٠٨-٢١٠ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص١٧٨ ؛ هادي حسن عليوي ، الصحافة العراقية ١٩٤٦-١٩٥٤

http://www.asabaah.com/paper.php?source=akbar&mif=copy&sid=١٤٦٠٨

(٤٢) عبد الرحمن ذياب الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٠٦ .

(٤٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٣٦ .

(٤٤) سامي شوكت : ولد عام ١٨٩٥ في بغداد ، وكان من المقربين إلى نوري السعيد ، انتمى إلى جمعية العهد عام ١٩١٣ ، وأصبح مديراً للصحة في ١٥ آذار ١٩٣٦ ثم شغل منصب مدير عام للمعارف ، عين وزيراً للمعارف في وزارة نوري السعيد الخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠ – ٣١ آذار ١٩٤٠) ، أصدر جريدة البعث القومي وأسس نادي البعث القومي في ٩ آذار ١٩٤٦ ، انتخب عضو في مجلس النواب العراقي عن لواء الكوت في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام ١٩٤٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص٢٠٣-٢٠٥ ؛ قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨٧ .

(٤٥) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٨٧ ؛ عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص٨٩-٩٠ .

(٤٦) حزب الإصلاح ، منهاج ونظام حزب الإصلاح ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٤٩ ؛ محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٤٥-١٩٥٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٢٩٠ .

(٤٧) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٨٨ .

(٤٨) حزب الإصلاح ، المصدر السابق ، ص٣ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص١٠-١٥ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص٩-١٠ .

(٥١) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

(٥٢) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص٢٩٩ .

(٥٣) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٣٢٦.

(٥٤) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٨٨ .

(٥٥) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٤٠ .

(٥٦) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٢.

(٥٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص٢٢٩ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص٢٢٩ .

(٥٩) خالد صبحي الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥-١٩٥٣ ، مطبعة دار القادسية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١١١ .

(٦٠) خالد حسن جمعة العاني ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية ١٩٥١-١٩٥٨ دراسة تاريخية ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٤٢ .

(٦١) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٢٨٦ ؛ حيدر طالب حسين الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٦ .

(٦٢) هادي حسن عليوي ، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي ، ص١١٤-١١٥ .

(٦٣) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٦٤) خالد حسن جمعة العاني ، المصدر السابق ، ص١١٤-١١٧ .

(٦٥) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٩٦ .

(٦٦) ولد عام ١٨٩٥، تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩٢٥،عين حاكما للصلح في قضاء الهندية عام ١٩٢٦، انتخب نائبا في مجلس النواب عن لواء المنتفق عام ١٩٣٠، وجدد انتخابه في المجلس في الأعوام ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٣٩، استلم جبر للعديد من المناصب الوزارية منها وزيرا للمعارف عام ١٩٣٣، ثم استلم وزارة العدلية عام ١٩٣٦، ثم عّين وزيرا للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٠، أصبح جبر رئيسا لمجلس الأعيان عام ١٩٤٧، أصبح جبر رئيسا للوزراء في ٢٩ آذار توفي جبر في ٦ حزيران ١٩٥٧ في جلسات مجلس الأعيان اثر نوبة قلبية. للمزيد راجع: فاطمة صادق عباس السعيدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ٢٠٠٨.

(٦٧) خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩، ص ٨٤-٨٥؛ عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٦٩ .

(٦٨) رحيم حسن محمد الشامي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ – ٢٨ .

(٦٩) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

(٧٠)انبثقت أحزاب الاتجاه الأول من " جماعة الأهالي " التي تعود جذورها الى أوائل ثلاثينيات القرن الماضي ، وكانت بمثابة الانطلاقة الأولى لتلك الأحزاب .للمزيد ينظر : عبد الوهاب عطا سلمان ،الصراع السياسي في العراق ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب ،جامعة القاهرة ،١٩٨٠ ، ص ٤٨ .

(٧١) كاظم الموسوي ،المصدر السابق ،ص ٣٢ – ٣٣ .

(٧٢) صالح جبر :ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٩٦، ودخل المدرسة الرشدية هناك . عاش في كنف والده وبين عائلته ،وتعلم اللغة التركية في وقت مبكر ،علماً أن مستواه المعيشي كان تحت الوسط . التحق في عام ١٩٢١ بمدرسة الحقوق . مارس بعدها المحاماة ، وتقلد عدة مناصب منها وزيرا للمعارف للمدة ١٩٣٣-١٩٣٤ في وزارة جميل المدفعي ،ووزيرا للمالية في حكومة حكمت سليمان عام ١٩٣٦ . ازدادت شهرته بعد معاهدة بورتسموث ،وأصبح وزيرا للداخلية عام ١٩٥٠ .توفي عام ١٩٥٧ ٠للمزيد ينظر :فاطمة صادق عباس السعيدي ،صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٧ ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٦.

(٧٣) معاهدة بورتسموث :وهي المعاهدة التي عقدت بين الجانبين العراقي والبريطاني،إذ وقعها كل من صالح جبر، رئيس الوزراء العراقي ،مع ارنست بيفين ،وزير خارجية بريطانية ،على متن باخرة راسية في ميناء بورتسموث في بريطانيا ،وكانت شروطها مجحفة ،إذ تألفت من سبع مواد مع ملحق يتكون من عشر مواد مؤلفة من فقرات عدة ٠للمزيد ينظر :فاروق صالح العمر ،المعاهدات العراقية –البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢- ١٩٤٨ ،بغداد ،١٩٧٧،ص ٣٩٣،٤٤٣ ٠جعفر عباس حميدي ،تاريخ العراق المعاصر ٠٠٠ ،ص٢١٧ ٠

(٧٤) صادق حسن السوداني ،مختصر يهود ٠٠٠ ،ص٦٩.

(٧٥) تم الإعلان عن الأحكام العرفية في ١٤ أيار ١٩٤٨ ،ومن الأسباب التي دعت الى إعلانها " الحفاظ على الأمن واستتباب الاستقرار، والطمأنينة داخل البلاد ،وتامين سلامة تحرك الجيش العراقي ،واستمرار خطوط تموينه ، إذ قسم العراق الى أربعة مناطق عرفية "للمزيد ينظر :عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ....، ج٨ ،ص ١٧ ؛ "الوقائع العراقية "،العدد ٢٦١٠ ،١٥ أيار ١٩٤٨.

(٧٦) محمد حمدي الجعيفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

(٧٧) للمزيد حول مذكرات الأحزاب راجع: "الأهالي" ، العدد ١٢١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢؛ "لواء الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ١٧١١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ .

(٧٨) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٤٩٤، الداخلية الأحزاب ١٩٤٢-١٩٥٨، مذكرة حزب الجبهة الشعبية المتحدة إلى الوصي عبد الإله، ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢، و ٧، ص ١٨.

(٧٩) ولد في بغداد عام ١٩٠١، أكمل دراسة الحقوق في بغداد عام ١٩٢٦، انتخب بابان لعضوية مجلس النواب في دورات متعددة في الأعوام ١٩٣٠-١٩٤٢-١٩٤٣، عُيّن وزيرا للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٢، ووزيرا للعدلية عام ١٩٤٣، ووزيرا للمعارف عام ١٩٤٤، عُيّن وزيرا للعدلية عام ١٩٥٣، وفي

نيسان من نفس العام استلم رئاسة الديوان الملكي، وفي ١٩ أيار ١٩٥٨ شكل بابان وزارته الوحيدة والتي شهدت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي بابان في ألمانيا في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٦

للمزيد راجع: مأمون شاكر إسماعيل، أحمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية–ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

(٨٠) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٤٩٤، الداخلية الأحزاب ١٩٤٢–١٩٥٨، الديوان الملكي، رد الديوان الملكي على مذكرات الأحزاب، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢، و ٦، ص ١٥.

(٨١) مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٥٢؛ عبد الرزاق الحسني، القشة التي قصمت ظهر البعير في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،"افاق عربية"،بغداد،العدد السادس، السنة التاسعة، شباط ١٩٨٤، ص١٥– ١٦ .

(٨٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣، ص ٧١٢ .

(٨٣) نص تعديل نظام الداخلي للكلية في الفقرة (ج) من المادة (٣٤) حيث أصبحت كالتالي"على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسب فيه" للمزيد حول تعديل نظام الكلية راجع : "الوقائع العراقية" ، العدد ٣١٧٣، ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢ .

(٨٤) محمد حمدي الجعيفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢، ص(١) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، مجموعة بحوث تاريخية عاصرت بعضها وأسهمت في البعض الآخر فهي بمثابة مذكرات نادرة ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٣، ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٨٥) عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢–١٩٥٨، دار الشهد، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٣٩.

(٨٦) من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري خلال ١٩٤٧ – ١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٥ .

(٨٧) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ص ٣٢٠ .

(٨٨) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨، ص ٢٢٧ .

(٨٩) محمد حمدي الجعيفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢، ص ٩٩.

(٩٠) ولد في الموصل عام ١٨٩٤، دخل مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩١١، استلم العمري للعديد من المناصب والوظائف في الحكومة العراقية منها مديرا عاما للداخلية عام ١٩٣٣، كما استلم العمري للعديد من المناصب الوزارية منها وزيرا للداخلية في الأعوام ١٩٣٧، ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٤٨، ثم وزيرا للعدلية عام ١٩٣٨أصبح العمري وزيرا= =للاقتصاد عام ١٩٤٨،

تولى العمري رئاسة الحكومة مرة واحدة عام ١٩٥٢، أعيد ٩١-٩٣ .انتخابه عضوا في مجلس الأعيان عام ١٩٥٥ واستمر في منصبه حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي في لندن في ١٠ أيلول ١٩٦٠. للمزيد راجع: بان غانم أحمد صالح الصائغ، مصطفى العمري ونشاطه الإداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ .

(٩١) مها عبد اللطيف حسن ، المصدر السابق، ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(٩٢) ولد في الموصل عام ١٨٩٩، تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩١٧ ، انضم نور الدين إلى الجيش العراقي عام ١٩٢١، تدرج في الوظائف العسكرية إلى ان أصبح ملحقا عسكريا في المفوضية العراقية في لندن، وفي العام ١٩٣٩ عين نور الدين في منصب آمر كلية الأركان، استلم قيادة الفرقة الثانية عام ١٩٤١، وبمنصب معاون رئيس الأركان عام ١٩٤٢، أصبح رئيسا لأركان الجيش العراقي في ٢٣ تموز ١٩٥١، عهد إليه بتشكيل الوزارة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٣ أصبح عضوا في مجلس الأعيان العراقي واستمر في منصبه هذا حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي نور الدين محمود في بغداد عام ١٩٨١ . للمزيد راجع: فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

(٩٣) للمزيد حول حكومة نور الدين محمود راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص ٣٣٩ .

(٩٤) مها عبد اللطيف حسن ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٩٥) من أوراق نجيب الصائغ ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٩٦) عبد الرزاق الحسني، القشة التي قصمت ظهر البعير ، ص ١٩ .

(٩٧) للمزيد حول الشخصيات السياسية والوطنية التي زج بها بالسجون اثناء أحداث انتفاضة عام ١٩٥٢ راجع:

MarionMarion Farouk-Sluqlett and Peter Sluqlett, Iraq Since ١٩٥٨ from Revolution tDictatorship,I.B.Tauris and ٦ Salem Road, London, ٢٠٠١,pp. ٤٠-٤٢ .

(٩٨) لقد وجدنا أنَّ هناك خطأ وقع فيه كلاّ من المؤرخ عبد الرزاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، وجريدة الوقائع العراقية،عندما ذكروا أنّ قرار

حل الأحزاب السياسية في العراق كان استنادا للفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الأحكام العرفية لعام ١٩٣٥، وذلك الأمر غير صحيح لأنَّ الفقرة الثانية نصّت على "الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل"، وهذه الفقرة لا تعطي لحق إلى رئيس الإدارة العرفية بحلّ الأحزاب في ضوئها، وإنما الصحيح هي الفقرة الثامنة والتي نصّت على "منع أي اجتماع عام وحلّه بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة". للمزيد راجع: وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٣٥، مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لعام ١٩٣٥، ص ١١٥ – ١١٦.

(٩٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ٣٤٢ .

(١٠٠)"الوقائع العراقية "، العدد ٣١٨٧، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(١٠١) "الوقائع العراقية" ، العدد ٣١٨٧، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(١٠٢) فاطمة عدنان شهاب الدين ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(١٠٣) محمد مظفر الأدهمي، جذور وسمات التجربة النيابية والتعددية الحزبية في العراق١٩٤٦-١٩٥٢، ص ٥٨.

(١٠٤) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، ص ٢٢٨ .

(١٠٥) إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، د. ت، ص ١٧٠-١٧١ .

(١٠٦) المصدر نفسه .

(١٠٧) ولد في بغداد في ٢ أيار ١٩٣٥، خلف والده على عرش العراق بعد وفاته عام ١٩٣٩، لكنه كان طفلا فوضع تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله، أكمل فيصل دراسته في بريطانيا وعاد إلى العراق عام ١٩٥٢، استلم سلطاته الدستورية في ٢ أيار ١٩٥٣، بعد بلوغه سن الرشد، تم قتل الملك فيصل الثاني مع أغلب أسرته صبيحة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. للمزيد راجع: أحمد فوزي ، فيصل الثاني عائلته–حياته–مؤلفاته، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨ .